

الأوراق التي يمكن أن يتم بشأنها تفاهم عربي — إيراني ... إلا أن الاتجاه الإيراني الحالي هو أن هذه القضية قضية بيع وشراء من ناحية ، ومن ناحية ثانية يبدو أن هناك اتصالات ومساومات تجري حول حقول نفط (أبو رديس) المصرية ، حيث يمكننا أن نقول إن الجانب العربي أو المصري لا يمانع من اقدم إيران على تطمين إسرائيل مقابل انسحابها من حقول النفط المصرية .. بكلام آخر أن هناك مساعي لتحقيق ذلك وهذه خطوة سياسية دبلوماسية لفترة معينة ؟ أي يمكن أن يكون هناك اتفاق لخمس سنين أو عشرة .. وواضح أن مثل هذه الخطوات تعقد عمل المقاطعة وتجعله أصعب ...

يوسف حمدان : في ملاحظة لسؤالك الأخير بخصوص شركات النفط الأمريكية بالذات وهي أن إسرائيل تشكو جدا من شركات النفط الأمريكية وتحدث عنها بعداء وقد وصل الحديث إلى درجة القول أنه يوجد هناك (لوبي) في الكونغرس الأمريكي ، أي أن هناك فريقا مؤثرا في الكونغرس وهذا الفريق هو شركات النفط الأمريكية وهي ذات نفوذ كبير . وقال أحد المراملين الإسرائيليين في واشنطن : لقد ظهر هذا (اللوبي) وهناك خوف أن تظهر مجموعات ضغط أخرى .

هاني الهندي : قسم الآخ برهان عمل المقاطعة إلى مرحلتين دفاعية وهجومية ، فإذا كانت المرحلة الدفاعية بدأت مع بداية المقاطعة في عام ١٩٥١ نمك سنة استمرت ، ومتى بدأت المرحلة الهجومية ؟

برهان الدجاني : بدأت المرحلة الثانية في أوائل الخمسينات أيضا .. كانت بداية المرحلة الهجومية الرد التدريجي البطيء والذي كان يتطور بقدر ما كان الوسط العربي السياسي قادرا على استيعابه . واعتقد أن المقاطعة كانت أكثر تطوراً من باقي المفهومات العربية . كانت في وقت ما من الأشياء المهمة جدا . أنها في وقت ما كانت هي النقطة التي تبلور حولها الضمور الوطني تجاه القضية الفلسطينية بدون اختلافات أخرى . وهذه النقطة ايجابية للمقاطعة قلنا نحسبها ونشير إليها ، والدليل على ذلك أن كثيرا من الحركات نشأت حول مفهوم المقاطعة . قضية فلسطين غلفت في فترة ما بأسبها حين غلف الشعب الفلسطيني كله ونزل

أبعد من هذا الأعراب . وكانت إيران تجيب العرب بأنها لا تباع النفط لإسرائيل بالذات ، بل أن هذه السلعة تباعها لأي مشتر . وبالنسبة للشركات البترولية فقد حاولت دوائر المقاطعة أن تعاملها بنفس الأساليب التي عاملت بها الشركات الأخرى المخالفة ، أي تمنع التعامل مع الشركات التي لها مصالح في البلاد العربية وتعامل مع إسرائيل ... ولكن الواقع الحقيقي أظهر أن الشركات البترولية نظمت أمورها وعلاقاتها بحيث تجنبت الشركات ذات المصالح الكبيرة في بلادنا كل تجاوز أو إخلال بمبادئ المقاطعة وأصبح للشركات البترولية الصغيرة — المستقلة — والتي تشترك بنسبة صغيرة في الكونسورتيوم الإيراني دور أساسي في نقل البترول الإيراني إلى إسرائيل . وكان ترتيب هذه العملية شكليا ، أي إجراء عملية تسجيل وتقيود دفترية لصالح هذه الشركات الصغيرة وإبقاء الشركات الكبيرة بعيدة عن مجال المخالفات للمقاطعة . وعلى هذا الأساس فإن ما ظهره دوائر الشركات وتبوعها هو أن البترول الإيراني ينقل إلى إسرائيل بواسطة شركة أمريكية صغيرة تملك في الكونسورتيوم الإيراني حصة من الأسهم لا تتعدى ٢٠٪ ، بينما تملك الشركات الكبيرة « كالبترول البريطانية » B. P. التي تملك ٤٠٪ (أربعين في المائة) وستاندارد أويل أوف نيو جرزي وكاليفورنيا وتكساس وغيرها بعيدة عن التعامل المباشر مع إسرائيل وتحصلت الشركات الصغيرة هذه المسؤولية أمام العرب وتمثلت بالمقاطعة .. هذه هي المفكلة التي لجأت إليها شركات البترول في الاستدارة حول الموضوع ، ولم تقم هذه الشركات بتأمين بيع النفط الإيراني فقط ، بل لعبت هذه الشركات دورا هاما في بناء الاقتصاد الإيراني وتطويره وربتت إيران مشاريع انمائية وأقامت لها ارتباطات هامة ... أما اليوم فإن هلاطات هذه الشركات مع البلاد العربية قد تطورت ودخلتها تعديلات هامة وسبب ذلك هو أن ميزان القوى بين الدول العربية والشركات قد تغير وتعديل لصالح العرب ... فهل نستطيع على ضوء هذه التخيرات أن نمضي خطوة أخرى إلى الأمام بحيث نمسى — مثلا — إلى اقتناع إيران لتفرض حظرا بتروليا على إسرائيل ؟ نظريا يبدو هذا غير مستبعد ، أي قد يكون ممكنا أن تكون هذه المسألة هي إحدى